

OPEN ACCESS

## مراجعة كتاب: «الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا»

الكاتب: عبد السلام رزاق

بسيوني حمادة

أستاذ بقسم الإعلام، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

### Book review: "The Arab Media and Public Opinion Industry During the Arab Spring Revolutions" by Abdel Salam Razzak

Basyouni Ibrahim Hamada

Professor of Mass Communication, College of Art and Sciences, Mass Communication Department

bhamada@qu.edu.qa

#### المقدمة

صدر كتاب «الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا» عن دار نشر جامعة قطر عام 2019، لمؤلفه الدكتور عبد السلام رزاق، الباحث في شبكة الجزيرة الإعلامية بالدوحة، قطر. يقع الكتاب في 354 صفحة، ويحوى ثلاثة أقسام وثلاثة عشر فصلًا، إضافة إلى الملاحق والمراجع. تمتاز بنية الكتاب، في كلياته وتفصيله، بتسلسل منطقي تتدفق فيه الأفكار، وتنساب فيه الحجج التي يسوقها المؤلف، تأييدًا لخلاصاته ونتائجه الأساسية؛ إذ يناقش في قسمه الأول العلاقة بين الإعلام السياسي والرأي العام في السياق الموضوعي لهذين المتغيرين، وهو ثورات الربيع العربي. وينتقل في القسم الثاني إلى تحليل خطاب الجزيرة المتعلق بثورات الربيع العربي. ثم ينتهي في القسم الثالث بتقصي اتجاهات الرأي العام العربي نحو ثورات الربيع العربي من ناحية، وخطاب الجزيرة والانتقال الديمقراطي من ناحية أخرى. والكتاب في مجمله يحمل رؤية علمية وتطبيقية رصينة، ويمثل اجتهادًا محمودًا يحسب للمؤلف، وإضافة نظرية

للاقتباس: حماده، بسيوني. «مراجعة كتاب: "الإعلام السياسي وصناعة الرأي العام خلال ثورات الربيع العربي: قناة الجزيرة الإخبارية نموذجًا"»، مجلة أنساق، المجلد 3، العدد 2، 2019

<https://doi.org/10.29117/Ansaq.2019.0103>

© 2020، حماده، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

وفكرية؛ فضلاً عن إسهامه التطبيقي المتمثل في تحليل خطاب قناة الجزيرة، واتجاهات الرأي العام العربي. وبغض النظر عما سيأتي لاحقاً من تقييم لهذا العمل الثري؛ إلا أن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أننا أمام جهد يستحق النشر، كما يستحق القراءة والافتناء ضمن المراجع العلمية المهمة التي لا يندم القارئ على قراءتها واقتنائها والمحافظة على وجودها في مكتبته، فقد تحتاج بعض أجزاءه إلى إعادة قراءتها.

تنبثق قيمة الكتاب من أهمية موضوعه «خطاب الجزيرة وثورات الربيع العربي»، فالجزيرة منذ نشأتها في العام 1996، وحتى اللحظة الراهنة - ووفقاً للكثير من الباحثين العرب وغير العرب - تتربع على قمة الإعلام السياسي العربي، وتأتي في الصفوف المتقدمة بين القنوات الأكثر مهنية على المستوى العالمي؛ ما يفسر حجم الجدل المحيط بها عربياً ودولياً بين مؤيد ومعارض، وداعم ومتأمّر، ومقتنع ومتشكك، ومحب وكاره، مساجلة انعكست على كمّ ونوع الدراسات العلمية المنشورة في المجلات، المحكمة دولياً، ورسائل الماجستير والدكتوراه، التي تناولت القناة بحسبانها التطور الأهم في الفضاء الإعلامي والسياسي العربي، القادر على إحداث نقلة نوعية في طرائق تفكير العرب، حكماً كانوا، أو نخباً، أو فئات جماهيرية، واتجاهاتهم نحو عوالم السياسة والاقتصاد والمجتمع. فقد أثبتت التطورات السياسية أنها الأقدر على التعامل مع الرأي العام، واستنباته، واستخراجه من عالم النسيان والانطواء والعزلة والانكماش حول الذات، والاغتراب السياسي والاجتماعي، إلى عالم الفعالية والجرأة والافتقار السياسي، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا هو بالضبط العامل الأهم في عمليات التحول الديمقراطي. ذلك أن كل المتغيرات الأخرى للتحول الديمقراطي تظل محدودة أو منعدمة القيمة، ما لم تتمركز حول رأي عام فاعل وقادر على ممارسة المحاسبة السياسية، وإحالة إرادته إلى واقع معاش، تكون فيه السلطة، بكل أشكالها وعملياتها، أحد أدواته التي يحقق بها مصالحه، ويعظم بها مكتسباته. والإعلام السياسي في التحليل الأخير هو المخرج النهائي للمؤسسات الإعلامية، في عملياتها السياسية، وفي تفاعله واشتباكه مع قضايا الرأي العام؛ بما يجعل هذا الأخير ينتقل من مجرد المشاهدة السلبية إلى الإدراك السياسي، ومن هذا الإدراك إلى المعرفة السياسية، ومنها إلى الوعي السياسي، ثم إلى الاتجاه السياسي والحركة، وأخيراً الفعل أو السلوك السياسي. ومن ثم فإن الإعلام السياسي هو الوجه الآخر للرأي العام في تفاعلها واشتراكها من أجل إحداث التغيير أو الضبط الاجتماعي، والأمر كذلك ليس متوقعاً أو صحيحاً أن يكون اتجاه التأثير أحادياً من الإعلام إلى الرأي العام، وليس متوقعاً أو صحيحاً أن يكون الهدف أو التأثير مرتبطاً بالتغيير فقط. أما ثورات الربيع العربي فقد جاءت لتمثل بداية لنهاية الاستثناء العربي، ولتضع الشعوب العربية على أعتاب التحرر والانعقاد من هيمنة النخب الحاكمة، التي ارتمت في أحضان الدول الكبرى، غير مكترثة بحقوق الإنسان العربي، أو قضايا العدالة الاجتماعية، أو الحرية، أو الكرامة الإنسانية، التي تاجرت بالقضية الفلسطينية، وأخرت من أجلها جل قضايا التحول الديمقراطي لعقود طويلة، وإذ بها تتحالف مع إسرائيل في صفقات مشبوهة من أجل الاستدامة في السلطة، فلاهي حررت التراب العربي، ولاهي حررت الإنسان العربي.

تتجلى أهمية الكتاب الذي بين أيدينا في اشتباكه مع هاتين القضيتين المحوريتين في توقيت يذهب فيه البعض إلى وصم ثورات الربيع العربي بالمؤامرة، سواء من قوى الداخل، أو قوى الخارج، أو تفاعلها معاً؛ من أجل ما يعتقدون أنه الدولة العربية التي هي في رأيهم الملاذ الآمن للمواطن العربي، بغض النظر عما إذا كان هذا الملاذ يحقق طموحاتهم كحكام، أم طموحات المحكومين، وبغض النظر عما إذا كانت الشعوب العربية تعيش حياة العبيد، أم أشباه العبيد؛ لا قبل لهم بما يدور من حولهم، ليس لهم أو لإعلامهم من دور سوى التسييح بحمد النخب الحاكمة، والدعاية

لسياساتهم، وترسيخ مفاهيم الطاعة العمياء، وتغيب العقل، وتشتت الانتباه حول قضايا الواقع، وربما خلق واقع جديد مزيف، والأهم عندهم هو ترحيل آمال وتطلعات الشعوب إلى المجهول.

اتجه المؤلف، فيما ذهب إليه في حوارات جادة، وفي رؤية مغايرة تستند إلى واقع معاش، إلى الاعتقاد برفض النظر إلى ثورات الربيع العربي؛ بحسبانها جملة اعتراضية في عالم السياسة العربية، أو انتفاضة شعبية فاقدة النتائج، أو مؤامرة حاكت خيوطها قوى معادية للدولة العربية، داخلية كانت أو خارجية. فهو يضع الحدث في سياقه الموضوعي، شأنه في ذلك شأن الأحداث والثورات الكبرى التي مثلت خطوة صحيحة على طريق ممتد، سوف يؤدي أكله ولو بعد حين، حال تراكم المتغيرات وتفاعلها، إلا أن لحظة قطف الثمار هذه، وتحقيق التحول الديمقراطي المرغوب موقوف على حجم اتجاه الصراع بين الثورة والمضادة، بين قوى التغيير، وقوى الضبط والسيطرة، وبين إرادات الشعوب، وإرادات الحكام. وهذه وتلك هي سنة الله في الأرض. فلا تغيير مأمول في الواقع العربي؛ ما لم يغير الإنسان العربي من نفسه، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾؛ عندئذ سوف يقف الرأي العام حائلاً ضد المشروع الاستبدادي الاستغلالي المتأكل شرعيته، والقابض على أنفاس الشعوب بإعلام يفتقر إلى الحد الأدنى من المهنية والاحترافية، تغيب عنه شمس الحرية. إعلام غير مستقل لا يوجد بين جناباته أية معايير للتنظيم الذاتي، أو الاحتكام لمواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة.

استند الكتاب في التأصيل العلمي إلى نظريات ثلاث، وهي كما أسماها المؤلف: نظرية وضع الأجندة (Agenda Setting)، ونظرية تحليل الإطار الإعلامي (Frame Analysis Theory)، ونظرية تحديد الأولويات (Priming Theory). وفي تحليله لخطاب الجزيرة قام المؤلف بتحليل ثلاثين نشرة من نشرات الحصاد الإخباري تم بثها خلال عام 2011، وفي دراسته للرأي العام درس المؤلف 389 مفردة تنتمي للنخبة السياسية، موزعة على اثنتي عشرة دولة عربية. ومن أهم ما توصل إليه المؤلف ذلك التباين بين نظرة الرأي العام في المشرق العربي الذي يعتقد في ثورية الربيع العربي، والرأي العام المغربي الذي يحصره في مفهوم الانتفاضة، والرأي العام الخليجي الذي يراه مجرد حراك اجتماعي. إلا أنه وبغض النظر عن هذه التباينات بين النظم الفرعية الثلاثة للنظام الإقليمي العربي التي تتسجم وحجم الحدث الثوري ونتائجه من ناحية، وحجم فساد واستبداد وطغيان النخب الحاكمة من ناحية أخرى؛ فإن الخطاب الإعلامي السياسي للجزيرة كان في القلب من الثورة أو الانتفاضة أو الحراك.

## نظرة تقييمية

تكشف القراءة المتأنية لهذا العمل الثري عن جوانب خلل منهجية تجدر الإشارة إليها، أو على الأقل إلى الأبرز منها، وهي بلا شك قد تفتح الباب لمزيد من التفكير في الكيفية التي يعالج بها الباحثون قضايا ذات إشكالية من هذا النوع، وجّه الخلل الأول هو التطبيق غير الدقيق للنظريات التي استعان بها المؤلف، وهو خلل محوري من المؤكد أنه ترك أثرًا غائرًا على نتائج الدراسة. فالمؤلف يخلط خلطًا بينًا بين المفاهيم الأساسية للنظريات الثلاث، إذ يقول في صفحة 116 وما بعدها «تقوم نظرية ترتيب الأولويات (Priming Theory) أو بشكل أدق النموذج التحليلي المستنبط من النظرية، على أن لكل وسيلة من وسائل الإعلام السياسي جدولًا خاصًا لترتيب، وتحديد، وبناء الأولويات الإخبارية. وينتهي الأمر بالجمهور إلى التعاطي مع تلك القضايا والأولويات على أنها أكثر أهمية من أية قضايا أو أولويات أخرى، وينتهي به الأمر إلى أن (Priming Theory) معنية بترتيب أولويات القضايا لدى

الجمهور»، والواقع أن هذا هو المفهوم الرئيس لنظرية وضع الأجندة (Agenda Setting)، فالأجندة هنا هي - بالتحديد - مجموع القضايا التي تحظى بتركيز معين في الوسيلة الإعلامية، ومع مزيد من التكرار، واستخدام القوالب الفنية المختلفة، وعناصر الإبراز التي توظفها؛ تتشكل «أولويات اهتمامات الوسيلة»، وتنتقل هذه الأولويات (الأجندة) من الفضاء الإعلامي إلى فضاء الرأي العام، حيث تتشكل رؤية الرأي العام: لأهمية القضايا وفق نفس الترتيب الذي تبنته الوسيلة الإعلامية، أما الكشف عن درجات الاتساق أو التباين بين ترتيب الأولويات في هذين الفضاءين «الإعلام والرأي العام»، فلا يتحقق إلا من خلال معامل ارتباط سبيرمان للرتب. وتتراوح قوة الارتباط بين الواحد «1» و «صفر» سلباً أو إيجاباً، إلا أن المؤلف، ومع حالة الخلط المفاهيمي هذه، لم يستند في استخراج النتائج عن دور قناة الجزيرة في وضع أولويات اهتمامات النخبة العربية إلى أية معاملات ارتباطية، قدر استعانتة برؤيته الخاصة، وتحليله الفكري، واستنباطه الشخصي القائم على القراءة الخاصة لمحتوى الإعلام واستجابات المبحوثين. وعلى الرغم من المجهود الضخم الذي بذله المؤلف للاستدلال على موقع الخطاب الإعلامي وتأثيره؛ فإن المجال يتسع لطرح وجهات نظر أخرى؛ إذ قد يأتي باحث ثان وثالث ورابع ليقدم قراءة «نتائج» مغايرة لنفس المواد المتاحة؛ بما ينبئ عن حاجة مجمل العمل إلى مزيد من الثبات، ويضعه في إطار الاجتهادات الفكرية الشخصية. وقد طغت على المؤلف رؤيته الخاصة للعلاقة بين المتغيرات التي يدرسها في الدفع بنتائج معينة، والتأكيد على صحتها، وكان الأمر يحتاج إلى مزيد من الأدلة العلمية لتأكيد رؤيته، وقد برز ذلك جلياً في إثبات موقع خطاب الجزيرة السياسي في تكوين الرأي العام النخبوي، وفي المساهمة في التغيير، أو على الأقل في توفير الشروط الموضوعية للتغيير السياسي، وعلى رأسه ثورات الربيع العربي.

وللوقوف على طبيعة التداخل بين النظريتين، يقول المؤلف (ص. 20): «وفي هذا الإطار كان يتم التعامل مع نظرية وضع الأجندة انطلاقاً من التأكيد على أن لكل وسيلة من وسائل الإعلام أجندتها الخاصة في تغطية الأحداث الخارجية، التي غالباً ما تركز على مجموعة من القضايا والمواضيع بصورة متكررة إلى درجة تصبح القضايا والمواضيع هي محور اهتمام الجمهور، أو بشكل أدق أجندته الخاصة»، وفي هذا المستوى الأول يكون البحث منصّباً على الأثر الذي تحدّثه وسائل الإعلام في الرأي العام، أو بشكل أدق تأثير أجندة وسائل الإعلام في الرأي العام، وفي وضع أجندة الجمهور، وما يستتبع ذلك من تركيز على سلوك جمهور الرأي العام ومواقفه في علاقته بأجندة وسائل الإعلام، ضمن دائرة المنافسة بين الأجنديات الإخبارية لوسائل الإعلام. «ويبدو جلياً حجم التداخل في فهم النظريتين، ما كان له كبير الأثر السلبي في معالجة المؤلف لقضية كتابه. وربما يكون من المهم فك الالتباس بين النظريتين لدى القارئ قبل الانتقال إلى نقطة أخرى، ذلك أن وضع الأجندة - ببساطة - هي العملية التي تنتقل بها الأهمية النسبية الممنوحة لقضية أو قضايا معينة من دائرة الإعلام إلى دائرة الرأي العام، فالقضايا التي يراها الإعلام مهمة يراها الجمهور كذلك، وللدرجة التي تصبح فيها الأجندة أو أولويات القضايا متشابهة أو متماثلة، وما من شك في أن عشرات العوامل تؤثر في هذه العملية، بعضها يرتبط بوسائل الإعلام ومصداقيتها وسياستها التحريرية، وبعضها يرتبط بالجمهور نفسه، وما إذا كان في حاجة إلى أن يفهم الأحداث (Need For Orientation)، وبعضها يرتبط بطبيعة القضية نفسها (Obtrusive Versus Unobtrusive Issues) وبعضها يرتبط بالبيئة الثقافية والسياسية التي يستظل بها الإعلام والرأي العام. أما (Priming Theory) فليست سوى المستوى الثاني من وضع الأجندة، وهو لا يتعلق بترتيب الأولويات، بل بالكيفية التي عالجت بها وسائل الإعلام نفس القضايا، وتحديدًا الخصائص أو السمات التي عولجت بها القضايا للدرجة التي تؤثر في حكم الرأي العام على الشخصيات السياسية أو القضايا

التي عولجت إعلامياً. فإذا كان وضع الأجندة يهتم بطبيعة القضايا التي يراها الرأي العام مهمة، فإن نظرية وضع المعايير (Priming Theory) تعنى بالكيفية التي يفهم بها الرأي العام القضايا التي أصبحت بارزة لديه، والكيفية التي تؤثر بها هذه الخصائص على قبول أو رفض تأييد أو معارضة المرشحين أو القضايا المثارة إعلامياً، والأمر كذلك، فالعلاقة قائمة بين النظريتين لكنهما مختلفتان اختلافاً يرتبط بالعمليات المعرفية والنفسية المصاحبة لهما، والأهم في منهج قياس حدوثها في واقع الأمر، أن العلاقة الأوثق هي تلك التي تجمع نظرية وضع المعايير ونظرية الإطار ذلك أن الأخيرة معنية بالمنظور الرئيس الذي تقدم من خلاله الوسيلة الإعلامية القضية للجمهور، أو الكيفية التي ينتقي من خلالها الإعلاميون جانباً أو زاوية معينة «إطاراً» للتأثير في المعنى العام الذي يجب أن يستخلصه الرأي العام، فالإعلام الأمريكي قد يتناول وباء كورونا من منظور المؤامرة الصينية على البشرية، متهمًا إياها بتخليق الفيروس في مختبراتها، بينما يراه الإعلام الصيني فيروساً مثل غيره، لا علاقة له بطبيعة الأطعمة التي يتناولونها، أو مفهوم المؤامرة الأمريكية، والإعلام في البلدان العربية والإسلامية يراه عقاباً من رب العباد للعباد الذين كفروا بنعم الله؛ فأذاقهم لباس الجوع والخوف بما كسبت أيديهم. والإطار على هذا النحو مرتبط بالنقطة المركزية التي يراد لها أن تؤثر في فهم الرأي العام للقضية، وهو بهذا وثيق الصلة بالمعايير أو الخصائص المشار إليها سلفاً. وهذا الكتاب الذي بين أيدينا خلط بين هذه المفاهيم، ولم يرسم الحدود الفاصلة بينها، ومن ثم استخدم أساليب القياس، سواء في تحليل الخطاب، أو في دراسة الجمهور، أو في استكشاف العلاقة بينهما، على نحوٍ قد يقلل من أهمية ما توصل إليه من نتائج.

تكمّن الإشكالية الثانية في الفجوة الزمنية (Time Lag) الفاصلة بين تحليل خطاب قناة الجزيرة ودراسة اتجاهات الرأي العام النخبوي، التي امتدت لأكثر من خمس سنوات. وهي فترة لا تسمح بضبط العلاقة بين المتغيرين، فضلاً عن صعوبة التحكم في كمٍّ غير متناهٍ من المتغيرات الدخيلة التي تتوسط العلاقة بين أولويات اهتمامات الجزيرة، وأولويات اهتمامات الرأي العام. وأتساءل عن كمّ الأحداث المتعلقة بالثورات المضادة، والحروب الأهلية، والنزاعات الطائفية، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والسياسية، والتدخلات، والأزمات الدولية، التي دارت رحاها في بلدان الربيع العربي، وتداخلت مع تأثير قناة الجزيرة، إن بالسلب أو الإيجاب، لتعظم من أثرها أو تضعفها، وهذه وتلك عوامل لا يمكن إلا أن يتوقف أمامها أي باحث لدراستها، وتحييد أثرها، وفق معالجات منهجية وإحصائية لم يتعاط معها الكتاب. ويرتبط بذلك حديث المؤلف عن نوع العينة التي اعتمد عليها، فهو مرة يصنفها بالعشوائية الطبقية، ومرة بكرة الثلج. وواقع الأمر أن ما اعتمد عليه الباحث لا ينتمي إلى أي من العينتين؛ بقدر ما يعتمد على المتاح لديه من مفردات معينة، توسم فيها سمات النخبة، آخذاً في الاعتبار أن تحديد العدد الذي خضع للبحث في كل دولة لم يعتمد على حجم النخبة، بل على تعداد السكان، وهو قياس غير دقيق.

وتتعلق الإشكالية الثالثة باستدعاء المؤلف لعدد من القنوات التلفزيونية غير ذات صلة بموضوع بحثه، وتتبعها تاريخياً، ثم التوقف عند مجرد هذا السرد التاريخي، فلا أجد داعياً لمناقشة قناة المنار وقناة الحرة ومجموعة إذاعة وتلفزيون الشرق الأوسط (أم بي سي) والعربية، في عمل تحدد هدفه من البداية في العلاقة بين قناة الجزيرة والرأي العام، حتى لو نص في العنوان على أن هذه دراسة لحالة أو لنموذج قناة الجزيرة، فإما أن تصبح هذه القنوات جزءاً أصيلاً من هذه الدراسة فيتم تحليل خطابها إزاء ثورات الربيع العربي، ومساواتها بقناة الجزيرة من حيث كم الأسئلة التي تكشف عن مدى التأثير بمضمونها ورؤيتها للأحداث، وإما فلا داعي لتناولها. وربما كان من المهم تتبع الأثر

السياسي الذي أحدثته قناة الجزيرة، ليس فقط في رأي النخبة العربية، بل في أجندة باقي وسائل الإعلام العربية، وفي السياسات الإعلامية العربية.

وبقيت نقطة أخيرة، أرى أهمية تناولها ولو باقتضاب، فالقول بأن قناة الجزيرة وضعت أجندة الرأي العام، أو كانت خلف ثورات الربيع العربي قولاً محفوفاً بالمخاطر، ولا يمكن قبوله إلا من خلال دراسات مطولة تدرس الأجندة الخاصة بالإعلام والرأي العام عبر فترات زمنية متتابعة؛ للكشف عن العلاقة السببية التي افترضها الكتاب، فقد تكون اهتمامات الرأي العام هي المسؤولة عن أجندة قناة الجزيرة، وخطابها وسياستها التحريرية. والعلاقة على هذا النحو دائرية ولا يمكن أن تكون خطية. وأقصى ما يمكن أن يصل إليه بحث كهذا؛ هو القول بأن ثمة علاقة ارتباط، أو تشابهاً بين أجندة الجزيرة وخطابها الإعلامي السياسي، وأجندة الرأي العام وتوجهاته.

وبعد، فإن هذا الإشكاليات لا تقلل من قيمة هذا العمل وجدواه على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، وكفى المؤلف تميزاً أنه أبحر في هذا المجال المهم القديم الجديد الذي لا يزال في حاجة إلى المزيد من البحث والتقصي؛ لصياغة فهم أكثر دقة لكيفية عمل الإعلام السياسي، والرأي العام؛ من أجل إحياء الربيع العربي الذي كان، والانتقال بالنظم العربية والمجتمع العربي من حالة السكون والجمود السياسي إلى حالة الحراك والحياة الديمقراطية.